

# الميليشيات الشيعية تخشى انقطاع طريق الموصل - دمشق بعد اتفاق سنجان

## الاتفاق سابقة في مجال إخراج الحشد الشعبي من شمال العراق وغربه



النتيجة الحتمية عندما يلتقي إرهاب داعش والميليشيات

إلى الاتفاق بشأن سنجان"، قائلة إنه "يوم تاريخي للقضاء بعد المجازر التي عاشها أبناؤه على يد عصابات داعش، والمصاعب التي عانوا منها بعد طرد التنظيم". وأضافت "إنها بداية حقيقية لعودة النازحين إلى مناطقهم، وإن الأمم المتحدة مستعدة لدعم الاستقرار في هذه المنطقة".

ومن جهته قال محافظ نينوى نجم الجبوري إن الاتفاق الذي تم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق بشأن سنجان تضمن إخلاء القضاء عن كل المظاهر المسلحة.

وذكر الجبوري الذي شارك قبل توليه منصب محافظ نينوى في الحرب على داعش كأمين كبير ضباط الجيش العراقي بأن "قضاء سنجان تضرر كثيرا من العمليات الإرهابية"، مشيراً إلى أن "الاتفاق تضمن تعيين وانتخاب إدارة جديدة للقضاء تكون مقبولة من جميع أهاليه"، ومعلناً "تشكيل لجنة عالية المستوى من قبل رئاسة الوزراء والحكومة المحلية لإعادة إعمار القضاء وعودة النازحين إليه".



عدي أبو الجون  
اتفاق سنجان قد يؤدي إلى نتائج تصعب السيطرة عليها

وخلال الحرب على تنظيم داعش اكتسبت الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران المزيد من القوة والتنظيم، وأصبحت بفعل مشاركتها في تلك الحرب قوة سيطرة فعلية على الأرض تؤمن لإيران خطاً برياً واصلاً بين طهران وبيروت على ضفة البحر المتوسط مروراً بالأراضي السورية والعراقية.

وتبذل الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لقطع ذلك الخط بينما تنظر إيران والفصائل الشيعية الموالية لها في العراق بارتياح إلى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي وكذلك إلى القيادة السياسية لإقليم كردستان، حيث تتهم الميليشيات الشيعية الكاظمي بالتمكّن والمحاولة في تنفيذ قرار البرلمان العراقي بإخراج القوات الأميركية من البلاد. وبالتنظر إلى موقع قضاء سنجان على المحور الواصل بين الموصل والحدود السورية، فإن إخلاء القضاء للميليشيات سينظر إليه من قبل إيران وحلفائها في العراق باعتباره إخلاء للمنطقة التي تريد الولايات المتحدة أن تركز فيها وجودها العسكري بعد أن شرعت في سحب تلك القوات من عدة مناطق في البلاد وأخلت المعسكرات الأقل تحصيناً ومناعة ضد هجمات الميليشيات.

وتضمن الاتفاق نقاطاً إدارية وأمنية وخدمية عديدة. ونص على أن يتم إدخال كل ما هو أمني ضمن نطاق وصلحيات الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان. أما الجانب الخدمي فيسكون من مسؤولية لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومحافظة نينوى.

وقال الكاظمي إن "إتمام الاتفاق على الملفات الإدارية والأمنية في قضاء سنجان من شأنه أن يسرع ويسهل من عودة النازحين إلى القضاء".

وأضاف "إن الاتفاق جرى في أجواء من التفاهم الأخوي في إطار الدولة الاتحادية. وسيكون بداية لحل مشاكل جميع المناطق المتنوعة إثنياً ودينيًا في العراق".

وذكر أن "سيادة القانون كقضية بنى أساس لدولة قوية تسودها المواطنة وترعى التنوع العرقي والإثني وهو مبدأ لن تتخلى عنه لأنه يرتبط بمستقبل العراق ووحدته".

وأشار الكاظمي إلى "أن التأخر في إعادة الاستقرار إلى سنجان كان على حساب الأهالي الذين عانوا بالأمن من عصابات داعش الإرهابية، ويعانون اليوم من نقص الخدمات".

وتعهد الكاظمي بأن "تبدل الأجهزة الحكومية قصارى جهدها لأجل المضي قدماً في البحث عن المختطفات والمختطفين الإيزيديين"، موضحاً أن الحكومة الاتحادية وبالتنسيق مع حكومة الإقليم ستؤدي دورها الأساسي في سبيل تطبيق الاتفاق بشكله الصحيح، لضمان نجاحه بالتعاون مع أهالي سنجان أولاً.

وشدّد الكاظمي على رفض بلاده "استخدام أراضيها من قبل جماعات مسلحة للاعتداء على جيرانه سواء الجار التركي أو الجار الإيراني وباقي الجيران".

وبعد استعادة داعش من سنجان تسرب مسلحو حزب العمال الكردستاني إلى القضاء وأقاموا معسكرات لهم داخله، ما جعل تركيا التي تصفّ الحزب تنظيمًا إرهابيًا تشن عمليات عسكرية خاطفة في سنجان بدعوى ملاحقة تلك العناصر. ومع سياسة التمدد خارج الحدود التي تنتهجها تركيا بقيادة زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، أصبح عدم قدرة العراق على ضبط الجماعات المسلحة على أراضيه ذريعة مناسبة لتركيّا للتدخل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، على غرار ما تقوم به في سنجان وعدد من مناطق إقليم كردستان حيث أطلقت قبل أشهر عملية عسكرية واسعة النطاق تحت مسمى مخبأ النمر دون تنسيق مسبق من السلطات العراقية. وعبرت ممثلة الأمن العام للأمم المتحدة عن "سعادتها بالتوصل

اعتراض الميليشيات الشيعية في العراق على اتفاق سنجان بين حكومتي بغداد وأربيل والذي ينصّ على إخلاء القضاء من الجماعات المسلحة، يعكس مخاوف تلك التشكيلات المسلحة من خسارة مواقعها التي احتلتها خلال مشاركتها في الحرب على تنظيم داعش، والتي أتاحت لها وجوداً لم تكن تتوقعه من قبل في مناطق شمال وغرب العراق حيث التنافس على أشده لأجل التمتع فيها بين الولايات المتحدة وإيران التي تدين لها الميليشيات بالولاء وتعمل على تأمين ممر آمن لها بين العراق وسوريا وصولاً إلى لبنان.

الموصل (العراق) - تخشى الميليشيات الشيعية في العراق أن يُحدث الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه مؤخراً بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن الوضع الأمني والإداري في قضاء سنجان معقل الإيزيديين غربي الموصل مركز محافظة نينوى، سابقة في مجال بسط سيطرة القوات النظامية على مختلف مناطق العراق، لاسيما تلك الواقعة بشمال وغرب البلاد والتي خضع بعضها لسيطرة ميليشيات الحشد الشعبي بعد استعادته من تنظيم داعش في الحرب التي دارت ضده بمشاركة الحشد بين سنتي 2014 و2017.

ويُفقد الاتفاق الذي نصّ ضمن بنوده على أن يدخل كل ما هو أمني في سنجان ضمن نطاق وصلحيات الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان، الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران ميزة السيطرة على نقطة مهمة من المحور الواصل بين الأراضي العراقية والسورية كجزء من طريق إیران طيلة الحرب ضد داعش على فتحه وجعلت من ميليشيات الحشد حارسة له.

وفي حال نجاح تجربة إخلاء سنجان من الجماعات المسلحة، فإن أصوات المطالبة بإخراج قوات الحشد الشعبي من الأفضية والبلدات والمدن التي دخلتها أثناء الحرب على داعش ستترفع مجدداً مدعومة بامتعض الأهالي من سوء سلوك ميليشيات الحشد والعراقيل التي تضعها في طريق عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية.

ويتمثل السحب التدريجي للملف الأمني من أيدي الميليشيات جزءاً من المعركة الأساسية لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والمتتملة في ضبط فوضى السلاح، في إطار مساعيه لاستعادة هيبة الدولة العراقية كما وعد بذلك في العديد من المناسبات.

غير أنه لم يجد المدخل المناسب لتنفيذ وعده بالنظر إلى قوة الميليشيات الشيعية ذات الارتباط بأحزاب مشاركة في حكم البلاد وتحظى بدعم كبير وغطاء سياسي قوي من قبل إيران. وعلى هذه الخلفية اصطدم الاتفاق بشأن سنجان باعتراضات قوية من قبل الميليشيات الشيعية والقوى السياسية

# اعتراض إسرائيلي على حصول قطر على مقاتلات أف-35

القدس - عبّرت إسرائيل عن اعتراضها على حصول قطر على مقاتلات أف-35 المتطورة من الولايات المتحدة الأميركية، وذلك في إطار حفاظ تل أبيب على تفوقها العسكري في المنطقة حيث يشكل سلاح الطيران أحد أبرز مقومات ذلك التفوق.

ولا ترتبط قطر بعلاقات رسمية مع إسرائيل، لكن العديد من المصادر كثيراً ما تتحدث عن علاقات سرية متطورة بين الدوحة وتل أبيب، وهو ما يظهر في جزء منه من خلال تعويل الجانب الإسرائيلي على الجانب القطري في عقد صفقات تهدئة جزئية مع حركة حماس تقوم على السماح لقطر بمنح تمويلات لقطاع غزة الخاضع لسيطرة الحركة وتمير الأموال عبر إسرائيل في مقابل وقف حماس رشق الصواريخ على المناطق الإسرائيلية القريبة من القطاع. واعتماد المختصون في الشؤون العسكرية والأمنية على إثارة الأسئلة بشأن الفائدة العملية لصفقات السلاح باهظة الثمن التي تعقدتها الدوحة مع كبار المصنّعين الغربيين، بالنظر إلى صغر حجم قواتها المسلحة، وعدم حاجتها الفعلية لحماية مجالها الواقع عملياً ضمن حماية الولايات المتحدة التي تحتفظ على الأراضي القطرية بقاعدة عسكرية ضخمة تؤوي نخبة من قواتها مدججة بأحدث الأسلحة.

وتستضيف قطر على أراضيها أكبر منشأة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط يتركز فيها ثمانية آلاف من الجنود الأميركيين والموظفين المدنيين بوزارة الدفاع. وفي واشنطن، قال مصدر رابع على دراية بموضوع مقاتلات أف-35 إن مخاوف بشأن علاقة قطر بحركة حماس الفلسطينية ظهرت على السطح كثيراً في ما يتعلق بمبيعات الأسلحة للدولة.

لكن في حالة بيع طائرة حربية متطورة كالمقاتلة أف-35 فقد يؤدي ذلك إلى انهيار الصفقة. وقال أحد المصادر إن الخطاب القطري لطلب الطائرات وهو أول خطوة رسمية في الإجراءات القانونية لمبيعات السلاح الخارجية، ليس مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بقبول قطر لاتفاق السلام الموقع مؤخراً بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة.

والعلاقات بين الولايات المتحدة وقطر وثيقة. وفي سبتمبر الماضي التقى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بنظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في واشنطن بينما تامل الولايات المتحدة في المضي قدماً لإعلان قطر حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي. ومن المرجح أن تعارض السعودية أقوى وأوثق شريك للولايات المتحدة بين دول الخليج العربية بيع الطائرات أف-35 لقطر أيضاً. وتفرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة على قطر منذ ثلاثة أعوام بعد اتهامها بدعم الإرهاب وتهديد استقرار المنطقة.

ورداً على سؤال عما إذا كانت إسرائيل ستعارض صفقة بيع الطائرة الشبح لقطر قال كوهين "الجواب نعم. أمننا وتفوقنا العسكري في المنطقة هما أهم الأشياء بالنسبة لنا. منطقتنا لم تتحول بعد إلى سويسرا".

وقال وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين الأحد، إن بلاده ستعارض أي صفقة لبيع مقاتلات أف-35 الأميركية لقطر، مرجعاً ذلك إلى ضرورة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

وأدلى كوهين بهذه التصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلي عندما سئل ولا يستغني هؤلاء وجود غابات سياسية وراء إقبال قطر على اقتناء الأسلحة من دول بعينها تتمثل في شراء ودّ تلك الدول وصدقتها من خلال تمكينها عبر صفقات السلاح من جزء هام من ثروة قطر المتأتية من الغاز الطبيعي. ويؤكدون وجود حاجة قطرية لاستخدام المال في حماية علاقاتها مع دول الغرب بفعل ما لحق بصورتها من أضرار جراء دورها في دعم التنسّد والعلاقات التي تربطها مع جماعاته. ويلفتون إلى أن قطر تحرص على التوازن في اقتناء الأسلحة إرضاء لاختلاف الشركاء الغربيين، حيث حرصت خلال السنوات الأخيرة على شراء طائرات مقاتلة من كل من فرنسا وبريطانيا. ودفعت للندن منذ 2017 حوالي 5.1 مليار جنيه إسترليني (6.3 مليار دولار)، للحصول على 24 طائرة من طراز تايفون، بينما دفعت لباريس حوالي 7 مليارات دولار للحصول على طائرات رافال من شركة داسو الفرنسية.

وقال وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين الأحد، إن بلاده ستعارض أي صفقة لبيع مقاتلات أف-35 الأميركية لقطر، مرجعاً ذلك إلى ضرورة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة. وأدلى كوهين بهذه التصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلي عندما سئل



مجرد استعراض